

ما يجب تصحيحه

كلمة تحرير " ارتريا الحديثة "

عدد 28 ديسمبر 2017

بطبيعة الحال، يفترض أن تتم عملية التسعير المالي بشكل قانوني عبر البنوك، طبقاً لما تم الإعلان بموجبه سلفاً بهذا الصدد. وفي ديسمبر من عام 2015م، خاصة في الوقت الذي تم فيه إستبدال الأوراق النقدية لعملة النقفة المتداولة سابقاً بأوراق نقدية حديثة، فإنه قد تم الشروع لإيجاد حل متكامل للمسائل الإقتصادية التي ظهرت منذ عملية إستبدال العملة، وبما أن هذه العملية بحد ذاتها، برنامج يضم العديد من التوجهات والأهداف، فإنه لا ينسى بأن الجهات الحكومية المعنية، قامت بتقديم معلومات وتفاصيل واضحة، حول التأكيد على إضفاء العمل القانوني والتوجيهات ووجوب متابعة كل ما يتعلق بالتسعير المالي بشكل حازم.

ومن إحدى الآليات التي تم الإقرار بإدخالها والتي تتعلق بإستبدال العملة، التعامل التجاري والشخصي، بوسائل أخرى مضمونة مثل التعامل بالشيكات أو تحويل المبالغ المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، بدلاً من التعامل بالأوراق النقدية. ومن خلال هذه الآلية، تم تكييف تعامل الشعب مع البنوك بشكل طبيعي، وبما أن هذه العملية سريعة وفعالة، فإن هناك جهوداً كبيرة تبذل من أجل خفض التعامل النقدي إلى أدنى مستوياته. وبالرغم من ذلك، وكما أن تطوير العمل البنكي يتطلب تقنية حديثة، وكادراً بشرياً وخبرات ، فإنه لا يمكن القول بأن العمل البنكي قد إرتقى للمستوى المطلوب. إلا أنه بصدد ذلك.

فإن الأموال التي تتم عبر المعاملات النقدية، تشكل مشكلة وعائقاً في المجالات الأمنية والاجتماعية والإقتصادية وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعامل بها، وبما أنه لا يوجد لديها سندات كاملة، فإنها تسبب خرق للقوانين الضريبية وغيرها من الإلتزامات القانونية، وتشجع التعامل بالسوق السوداء، كما أنها تقوم على إضعاف قيمة صرف العملة الوطنية، مما ينتج عن ذلك، إرتفاع وتضخم للأسعار، وتذبذب العملات الأجنبية، وبالتالي يتسبب في وقوع الضرر البالغ والحتمي على معيشة المواطنين.

ومن الواضح أن مثل تلك الآليات غير القانونية التي كانت مستمرة لفترة طويلة، وقفت حجر عثرة أمام الجهود التي بذلت من أجل تعزيز وترسيخ العمل القانوني كنوع من الثقافة. والآن أيضاً، ومع وجود أفراد يقومون بسحب أموالهم النقدية من حساباتهم بين فترة وأخرى، ولا يقومون بإيداع أموالهم تلك في البنوك، وكذلك الذين لا يريدون الإلتزام بشكل قانوني، أو أن يتعرفوا على مصدر وحجم مدخولاتهم، أو يرفضون التعامل بالشيكات، أو يمتنعون عن دفع الضرائب المستحقة، فإن هناك أفراداً ليسوا بالقليل، من الذين ينخرطون في الأعمال غير القانونية مثل الصرف والتعامل بالعملة الأجنبية. وبهذا تقوم الحكومة على متابعة مثل هذه الأعمال وإتخاذ تدابير حازمة بشأنها.

وكإحدى مهام التحكم والمراقبة، فقد تم فرض إجراءات عقابية على حوالي 450 محلاً تجارياً (معظمها مؤسسات خدمية) بسبب عدم إلتزامها بالعمل القانوني، وعلى حسب الخروقات التي تم إقترافها، تفاوتت درجات العقوبة ما بين التحذير الأولي، وإغلاق تلك المحال التجارية بشكل مؤقت ما بين شهر واحد وحتى ثمانية أشهر. وعلى الرغم من أن نسبة المحلات التجارية التي تم إتخاذ إجراءات عقابية ضدها قليلة جداً بالنسبة لأعداد الرخص التجارية البالغة أكثر من 58,000 على مستوى الوطن، إلا أنه لا ينبغي إهمال مثل هذه الظواهر مطلقاً. وهذه الإجراءات التصحيحية، تهدف إلى إرساء وتعزيز ثقافة العمل القانوني، ولهذا يتوجب على المواطنين عامة، وأصحاب المحلات التجارية خاصة، بتحمل المسؤولية الوطنية للعمل بصورة قانونية. وذلك لأن الغاية الأسمى من ذلك ككل، ينصب في تعزيز وتقوية الإقتصاد الوطني، والتأكيد على مصلحة وحقوق الشعب.